

السؤال الموجه من العضو السيد عبدالحسن  
إبراهيم بوحسين إلى سعادة وزير المالية  
والاقتصاد الوطني عما إذا كانت المخازن  
المركزية بإمكانها مواجهة متطلبات النمو  
المتزايد للمؤسسات الحكومية؟ وما هي  
الحلول التي تراها الوزارة ضرورية لمعالجة  
المعوقات التي تواجهها الوزارات؟  
ورد سعادة الوزير عليه



الرقم: ٢٢٠ - ١ - ٢٠٠٣  
التاريخ: ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م

**صاحب السعادة الأخ عبدالعزيز بن محمد الفاضل الموقر  
وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من السيد عبدالحسن إبراهيم  
بوحسين عضو مجلس الشورى، و الموجه إلى صاحب السعادة السيد عبدالله بن  
حسن سيف وزير المالية و الاقتصاد الوطني.

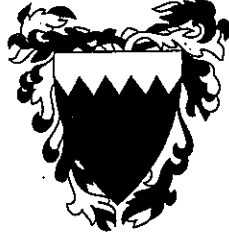
برجاء التفضل باتخاذ اللازم.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،

اغذلك

عبدالرحمن محمد جمشير

النائب الأول لرئيس مجلس الشورى



الرقم: ٢٢١ - ١ - ٢٠٠٣  
التاريخ: ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م

**صاحب السعادة عبدالله بن حسن سيف الموقر  
وزير المالية والاقتصاد الوطني**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من السيد عبدالحسن إبراهيم  
بوحسين عضو مجلس الشورى ، برجاء الإطلاع و اتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا  
الخصوص.

و لكم خالص الشكر و التقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،

**عبدالرحمن محمد جمشير  
النائب الأول لرئيس مجلس الشورى**

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣ م

**الموقر** صاحب السعادة الأخ الدكتور فيصل بن رضي الموسوي  
**رئيس مجلس الشورى**


السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

بالإشارة إلى المادة رقم (١٢٦) من اللاحة الداخلية ، يسرني أن أرفع

إلى سعادتكم السؤال الموجه مني إلى سعادة وزير المالية والاقتصاد الوطني .


راجياً التكرم واتخاذ الإجراءات اللازمة .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر الاحترام .

  
أخوكم

عبدالحسن إبراهيم بوحسين

عضو مجلس الشورى

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
23 DEC 2003		
١٠		
الوقت : .....		

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٣م

**صاحب السعادة الأخ عبدالله بن حسن سيف الحترم  
وزير المالية والاقتصاد الوطني**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يسعدني أن أعرب لسعادتكم وللأخوة المسؤولين في وزارتك الموقرة عن تقديري  
للجهود التي تبذلونها لتطوير إجراءات العمل الحكومي وذلك خدمة للاقتصاد الوطني .  
وفي هذا الصدد أود أن أتوجه لسعادتكم بالسؤال المرفق بشأن جهاز المخازن المركزية  
التابع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني .

في نهاية السبعينيات تم استحداث جهاز المخازن المركزية لحاجة ملحة في تلك  
الفترة لتنظيم عملية الشراء والتخزين للمواد التي تستخدمها الوزارات والمؤسسات  
الحكومية ، وتوحيد المعايير السليمة لهذه المواد . ومع التطورات التي شهدتها  
المؤسسات الحكومية واكتمال بنيتها التحتية وإنشاء لجنة المناقصات الحكومية ، وكذلك

تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التصنيع والاستيراد :-

هل ما زالت الحاجة قائمة لجهاز مركزي يتولى هذه العملية نيابة عن الوزارات الحكومية ؟ علماً بأن المخازن المركزية تشتري معظم المواد عن طريق القطاع الخاص الذي بإمكانه تزويد الوزارات بما تحتاجه دون الحاجة إلى وسيط .

وهل تستطيع المخازن المركزية مواجهة متطلبات النمو المتزايد للمؤسسات الحكومية ؟ ما هي الحلول التي ترونها ضرورية لمعالجة المعوقات التي تواجهها الوزارات ؟

ومن جهة أخرى فإن وزارة المالية والاقتصاد الوطني سباقة لتطبيق الخصخصة ، فلماذا لا يتم تحويل عملية الشراء مباشرة للوزارات وعن طريق القطاع الخاص ، وذلك ضمن مواصفات محددة للمواد يتفق عليها مع الوزارات المعنية ، وبمشاركة لجنة المناقصات ؟

من المفترض أن تحقق سياسة الشراء المركزي وفراً مالياً فهل حققت سياسة المخازن المركزية وفراً مالياً في ميزانية الدولة ؟ وهل سهلت إجراءات العمل؟ علماً بأن تكاليف المخازن المركزية من حيث القوى العاملة فقط تزيد على ٢٣٠ موظفاً ، إلا تستهلك هذه التكاليف أي وفر محتمل من الشراء المركزي الموحد ؟

أرجو التكرم بالإجابة على هذه الأسئلة .

وتفضلوا بقبول خالص الشكر والاحترام .



**عبدالحسن إبراهيم بوحسين**

**عضو مجلس الشورى**



الرقم: ٣٦ / و م ش ن / 2004  
التاريخ: 11 يناير 2004م

صاحب السعادة الدكتور / فيصل بن رضي الموسوي الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع: إجابة السؤال المقدم من السيد / عبدالحسن بوحسين - عضو مجلس الشورى.

بالإشارة إلى كتاب سعادتكم رقم 220-1-2003 المؤرخ 23 ديسمبر 2003م  
بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو المذكور إلى صاحب السعادة وزير المالية  
والاقتصاد الوطني.

يسرني أن أرفق لسعادتكم إجابة سعاداته على السؤال المشار إليه  
وذلك لاتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ،،،

أخوكم

عد

عبد العزيز بن محمد الفاضل  
وزير الدولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
12 JAN 2004		
الرقم: ..... لا. الوقت: .....		

نسخة إلى:

صاحب السعادة وزير ديوان رئيس الوزراء.  
صاحب السعادة وزير شؤون مجلس الوزراء.

إتمام هيئة المكتب

١٠  
OFFICE OF THE MINISTER

No.

Date



مكتب الوزير

الرقم إق م / ش / ١ / ٢٠٠٤

التاريخ ٦ يناير ٢٠٠٤ م

صاحب السعادة الأخ / د. فيصل رضي الموسوي الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة عضو مجلس الشورى السيد عبدالحسن بوحسين

بالإشارة إلى كتاب سعادة وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب رقم  
٨٩٦/ و م ش ن / ٢٠٠٣ المؤرخ في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣ م، بشأن السؤال المقدم من  
سعادة العضو المحترم حول إدارة المخازن المركزية التابع لوزارة المالية والاقتصاد  
الوطني.

يسرني أن أرفق لسعادتكم رأي الوزارة حول الموضوع المذكور.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،

إفوك

عبدالله بن حسن سيف  
وزير المالية والاقتصاد الوطني



## الموضوع: السؤال الموجه إلى سعادة وزير المالية

### من مجلس الشورى

#### الرد:

١- تبنت وزارة التنمية والصناعة مشروع تأسيس إدارة المخازن المركزية في أواسط سبعينات القرن الماضي، بعد دراسة أولية قامت بها شركة استشارية أمريكية (ريلكو) بينت الجدوى الاقتصادية من المشروع وعددت المزايا الإدارية والاهداف التي يمكن تحقيقها من وراء مركزية عمليات الشراء والتخزين وتوحيد المواصفات والمعايير لكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، باستثناء وزارتي الداخلية والدفاع. وقد ساهمت إدارة المخازن المركزية منذ تلك الفترة في المحافظة على المخزون الاستراتيجي المطلوب لدعم خدمات البنية التحتية في المملكة مثل: مخزون قطع غيار محطات توليد الطاقة وتحلية المياه وشبكة نقل الكهرباء والماء وشبكة المجاري وإنارة الطرق. وقامت بتوفير المواد والتجهيزات اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التوسعة في خدمات البنية التحتية وصيانة المباني والاملاك الحكومية. كذلك ساهمت الإدارة في عمليات الشراء لأجهزة التبريد والتدفئة وأثاث المنازل والمكاتب والمواد الشائعة الاستعمال. كذلك قامت بتقديم المساعدة والخبرة الفنية لتنظيم العديد من المخازن التابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية وتطوير أنظمة التخزين وتدريب الموظفين وإدخال نظام الحاسب الآلي ووضع الأنظمة واللوائح المنظمة لأعمال المخازن. كما تساهم إدارة المخازن المركزية بدور فعال في عملية تدريب الموظفين من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص، من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة حازت على رضى وثقة كل المشاركين من مؤسسات وشركات القطاع الخاص والقطاع الحكومي.

٢- أما بالنسبة للمعوقات فلم يرد إلى الإدارة ما يشير إلى مواجهة الجهات الحكومية لآية صعوبات تعيق أعمال الشراء والتخزين. والإدارة على اتصال دائم مع مختلف

الجهات الحكومية وتقوم بتقديم النصح والمشورة الفنية والمساعدة في التغلب على المشكلات وتقديم الدعم الفني وتسهيل الإجراءات التي ترى من المفيد تطبيقها لتحديث أنظمة التخزين وزيادة فاعلية الأداء لمواكبة التطور.

٣- من ذلك يتضح أن وجود إدارة المخازن المركزية قد ساهم في تخفيف العبء الذي تتحمله ميزانية الدولة لغرض إنشاء مستودعات جديدة تتطلبها طبيعة أعمال بعض الجهات الحكومية وما يترتب على ذلك من توظيف للايدي العاملة وشراء المعدات والتجهيزات التي تتطلبها عمليات التخزين، إضافة الى تفادي تجميد المزيد من الاستثمارات المالية في كميات المخزون وزيادة رسوم التأمين التي تدفعها الدولة بسبب ازدواجية أنشطة عمليات الشراء والتخزين. بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخازن المركزية تقوم بالاحتفاظ بقاعدة بيانات متطورة تشتمل على مواصفات المواد والسلع وأسماء وعناوين مصادر الشراء الداخلية والخارجية والمعلومات والبيانات المتعلقة بحركة المخزون. وتقوم بتزويد الجهات الحكومية بتقارير عن كافة الأنشطة المتعلقة بعمليات شراء وصرف وتخزين المواد لمساعدتها في وضع الخطط المستقبلية. ويتم ذلك باستخدام أنظمة متطورة للحاسب الآلي، يتم تحديثها وتطويرها باستمرار.

والأهم من ذلك هو قيام الإدارة بضبط ومراقبة حركة المخزون وتعويض النقص في كميات المخزون الاستراتيجي المتعلق بخدمات البنية التحتية في المملكة والاحتفاظ بالمخزون الاحتياطي للحالات الطارئة. وتقوم إدارة المخازن المركزية بتخطيط عمليات الشراء وطرح المناقصات العامة بالتنسيق مع الجهات المعنية في الوزارات والمؤسسات الحكومية ومجلس المناقصات، بناءً على التوقعات المبنية على خطط وبرامج أعمال الصيانة والتوسع العمراني في المملكة ومتابعة إجراءات شراء وتسليم وفحص المواد والتخليص الجمركي. لذلك فإن إدارة المخازن المركزية تلعب دوراً حيوياً كجهاز مساند يقوم بتوفير الدعم للوزارات والمؤسسات الحكومية

للمحافظة على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين من خلال المحافظة على تدفق المواد والتجهيزات اللازمة لصيانة وتوسعة الخدمات حيث يبلغ حجم المخزون المتوفر في مستودعات الادارة اثنان وسبعون الف صنف (٧٢,٠٠٠) بقيمة إجمالية تربو على ٤٠ مليون دينار.

٤- إن الدور الذي تقوم به إدارة المخازن المركزية يساهم - دون شك - في الحصول على أسعار تنافسية من خلال حرص الادارة على كسر الاحتكار والبحث الدائم عن مصادر شراء بديله تتمتع بالخبرة والسمعة التجارية لخلق حالة من التنافس المستمر تؤدي لتخفيض الاسعار , دون التفريط في معايير الشراء الاساسية كجودة المواصفات وكفاءة الاداء. إضافة الى أن اتباع الادارة لنظام التأهيل المسبق للوكلاء والمجهزين لاستيعاب المتغيرات في السوق, يساهم في تطوير قدرات الموردين ورفع مستوى الجودة وتقليل مخاطر شراء نوعيات متدنية من السلع والتجهيزات. وتعمل إدارة المخازن المركزية على تحسين شروط عقود الشراء للحصول على افضل الضمانات وخدمات ما بعد البيع وكفالة تسليم المواد والتجهيزات في المواعيد المتفق عليها لتنفيذ برامج الصيانة والمشاريع الحكومية.

أما فيما يتعلق بالوفورات فيمكن تحقيقها من خلال التغلب على الازدواجية في عمل الأجهزة الحكومية وتقليل التكاليف الإدارية، وإدارة المخازن المركزية تحقق هذا الغرض. أما بخصوص القوى العاملة التي تبلغ ٢٣٠ موظفاً فيجب أن لا ينحصر التقييم في الناحية الاقتصادية فقط , بل يجب أن يتعداها الى الناحية الاجتماعية - أيضاً- على اعتبار ان العمل حق من حقوق المواطن التي كفلها الدستور وميثاق العمل الوطني, هذا إذا افترضنا ان هناك فائض في عدد الموظفين, لان الحقيقة تقول: أن هناك توسعاً في كمية العمل وزيادة في حجم المسئوليات الملقاة على عاتق إدارة المخازن المركزية لا تقابله أية زيادة في عدد الموظفين. فقد تراجع عدد الموظفين في السنوات الاخيرة من حوالي ٣٠٠ موظف الى ٢٣٠ موظفاً, أي

بنسبة انخفاض تعادل ٢٠% من القوى العاملة، وذلك وفق الحاجة التي تتطلبها إدارة المخازن المركزية.

ما يجب أن يبقى حاضرا في الذهن هو الهدف الأساسي لإنشاء إدارة المخازن المركزية، وهو تقديم الخدمات للجهات الحكومية دون سعي لتحقيق الأرباح. بدليل قيام الإدارة بصرف المواد بسعر تكلفة الشراء وتوفير الإدارة للعديد من المستودعات والمساحات التخزينية للوزارات والهيئات الحكومية، وكذلك مساهمتها في استلام جميع المواد والتجهيزات ومواد الخردة والمركبات المستبعدة من الجهات الحكومية وبيعها عن طريق المزادات العامة. ويتم إيداع إيراداتها في بند مبيعات المواد بميزانية المملكة.

في الختام نود التنويه بأن دور إدارة المخازن المركزية لا يقتصر على تلبية إحتياجات الوزارات والمؤسسات من المواد والسلع والمعدات والأجهزة فقط وإنما أيضا بتولي المهام والمسئوليات التالية :-

١- تقديم المشورة للجهات الحكومية ومساعدتها في تطوير أنظمة الشراء والتخزين وتحسين وسائل مراقبة وجرد المواد والسلع والموجودات الثابتة ورفع كفاءتها. وتأهيل الكوادر والكفاءات المتخصصة في مجال إدارة المشتريات والمخازن من خلال عقد الدورات التدريبية التي تنظمها الإدارة لموظفي الحكومة .

٢- تنفيذ نظام الاستبعاد من خلال استلام ونقل وبيع المعدات والمركبات المستبعدة والمخزون الفائض عن حاجة الوزارات والمؤسسات الحكومية ومواد الخردة وتنظيم بيعها عن طريق المزادات العامة وترحيل المبالغ إلى إيرادات المملكة.

٣- المشاركة الفعالة في إعداد ومراجعة وتنقيح واستحداث أنظمة ولوائح المناقصات العامة .

٤- المشاركة في عضوية لجنة المواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة والمشاركة في لجنة حماية البيئة ضد الانسكابات النفطية وتلوث السواحل.

٤٤/٣٤